المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

تحليل الخطط الدراسية لتعليم القانون الجزائي في الجامعات الأردنية الرسمية
(دراسة حالة في إصلاح الخطط الدراسية لتخصص بكالوريوس القانون)

الدكتورة حنان الظاهر
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
Hanan.al-daher@wise.edu.jo

الملخص

تستهدف هذه الدراسة تحليل وتقييم المواد الدراسية المرتبطة بالقانون الجزائي ضمن الخطط التدريسية لتخصص القانون في سبع جامعات أردنية رسمية (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤتة، جامعة آل البيت، جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة الحسين بن طلال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية)، وبعد جمع الخطط الدراسية للجامعات الأردنية الرسمية المذكورة تم حصر وعمل تحليل مقارن ومفصل للمتطلبات الإجبارية والإختيارية.

تم التوصل إلى عدد من النتائج، أهمها أن هناك إجماع وطني عام من قبل الجامعات الأردنية الرسمية التي تقوم بتدريس تخصص القانون على المتطلبات الإجبارية المرتبطة بالقانون الجزائي، ومن جهة أخرى هناك تفاوت ذو مستوى عال في عدد ونسب المواد الإختيارية المطروحة والمرتبطة بالقانون الجزائي.

وبناء على النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها اقترحت الدراسة العمل على تعزيز المواد التدريسية المرتبطة بجرائم الحاسوب والتقنيات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: القانون، القانون الجزائي، الجامعات الأردنية الرسمية، الخطط الدراسية، التطور التقني.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

Analysis of Atudy plans for Teaching Criminal Law in Public Jordanian Universities (A case study on reforming study plans for the Bachelor of Law major)

Dr. Hanan Al-Zaher
International Islamic Sciences University
Hanan.al-daher@wise.edu.jo

ABSTRACT

This study aims to analyze and evaluate academic subjects related to criminal law within the teaching plans for the law major in seven official Jordanian universities (University of Jordan, Yarmouk University, Mu'tah University, Al al-Bayt University, Al-Balqa Applied University, Al-Hussein bin Talal University, and the International Islamic Sciences University). Collecting the study plans of the mentioned official Jordanian universities, a comprehensive and detailed comparative analysis of the compulsory and elective requirements was conducted.

A number of results were reached, the most important of which is that there is a general national consensus among the official Jordanian universities that teach the specialty of law regarding the compulsory requirements related to criminal law. On the other hand, there is a high level of disparity in the number and percentage of elective subjects offered that are related to criminal law.

Based on the results and conclusions reached, the study suggested working to strengthen teaching materials related to computer crimes and digital technologies.

Keywords: Law, Criminal Law, Official Jordanian Universities, Courses Study Plans, Technical Development.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

المقدمة

يعد التعليم والتدريب في مجال القانون الجزائي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في جودة العدالة الجزائية وفعاليتها في أي دولة، ومخرجات عملية التعليم أو التدريب هي أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها العدلية الجزائية لتحقيق أقصى حد من الكفاءة العملية والفاعلية التطبيقية، وبالنظر إلى أهمية هذا الجانب في تطوير النظام القانوني وتحقيق العدالة؛ فإن فحص وتمحيص تطورات وتحديات تعليم القانون الجزائي في الأردن يمثل موضوعا ذو مستوى عال في الأهمية.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف التحديات التي تواجه عملية التعليم المرتبطة بالقانون الجزائي في الجامعات الأردنية، وكما سيتم تحليل الخطط الدراسية والمناهج التعليمية وطرق التدريس، بالإضافة إلى مدى الحاجة إلى إعتماد تقنيات تعليمية حديثة في مجال القانون الجزائي، وسيتم استعراض التحديات التي من شأنها أن تعترض تطوير وتحسين جودة التعليم المرتبطة بالقانون الجزائي في الجامعات الأردنية.

بالإضافة إلى ذلك سيتم استكشاف الفرص والتحديات الخاصة بالعملية التعليمية المرتبطة بتخصص القانون الجزائي، بما في ذلك فرص وتحديات التعلم العملي والتدريب الميداني، وفرص وتحديات مواكبة التطورات التقنية الحديثة في سياق الإثبات الجزائي، وبالتالي تعزيز قدرة النظام القانوني على تحقيق العدالة وتلبية إحتياجات المجتمع الأردني.

تتميز هذه الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التي تبحث في موضوع المناهج والأساليب والطرق التعليمية الخاصة بالقانون في الوطن العربي والأردن بشكل عام والقانون الجزائي بشكل خاص وتتناول عدد من الخطط الدراسية لتخصص القانون العام في عدد من الجامعات الرسمية الأردنية التي تقوم بتدريس تخصص القانون.

الإطار النظري ومراجعة الأدبيات السابقة

وفقا لموقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن، فإن رسالة الوزارة تركز على تمكين مؤسسات التعليم العالي من أداء مهامها ومسؤولياتها وفق سياسات واضحة وشفافة وسعي نحو تبني التميز والإبداع، وضمن نشرات وكتبيات الوزارة كان أول الأهداف الوظنية للتعليم العالي يقوم على إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في حقول المعرفة والتي تعمل على تلبية إحتياجات المجتمع المختلفة.

الجدول رقم (1) التالي يبين الجامعات الرسمية المتواجدة على الحدود الأردنية، وكما يلي:

جدول 1: الجامعات الرسمية الأردنية

اسم الجامعة	توافر تخصص القانون
الجامعة الأردنية	متوافر
جامعة اليرموك	متوافر
جامعة مؤتة	متوافر
جامعة العلوم والتكنولوجيا	غير متوافر
الجامعة الهاشمية	غير متوافر
جامعة آل البيت	متوافر
جامعة البلقاء التطبيقية	متوافر
جامعة الحسين بن طلال	متوفر

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

جامعة الطفيلة التقنية	غير متوفر
الجامعة الألمانية الأردنية	غير متوفر
جامعة العلوم الإسلامية العالمية	متوافر

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المواقع الإلكترونية للجامعات الرسمية

ويرى كل من (الطراونة والسبوع، 2022) بأن الجامعات الأردنية تعمل على دعم التعليم الريادي، وبشكل خاص في نشر ثقافة الريادة ودعم القيادة والإدارة، وفي دراسة (النقري والطراونة، 2018) ضمن وقائع مؤتمر التعليم في الوطن العربي: نحو نظام تعليمي متميز، بينت الدراسة إلى أن الجامعات الأردنية تصل إلى مستويات مرتفعة في تحقيق معايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية.

وفيما يخص استخدام الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة في التعليم في الجامعات الأردنية، توصل (النجار، 2015) و(القحطاني، 2015) إلى أن هناك أهداف وسياسات واضحة ولكن هناك معوقات للتطبيق العملي اكبرأهمها الضعف في الموارد التنظيمية، المسوى الضعيف لفاعلية أنظمة المعلومات المستخدمة، المستوى المتدني في متابعة المتغيرات البيئية، بالإضافة إلى وجود عدد من المعوقات الإدارية داخل الجامعات الأردنية.

والقانون الجزائي كأحد الحقول بالغة الأهمية في حماية العلاقات الإجتماعية في كافة المجتمعات، وكما أشار (عبد الله، 2023) بأن القانون الجزائي يحتاج وبشكل مستمر إلى السعي نحو التنظيم العلمي والمنهجي لممارسة القانون وتفصيل الوظيفة القانونية في القانون بشكل عام والقانون الجزائي بشكل خاص.

القانون الجزائي يزداد أهمية نظرا للتطور الكمي والكيفي في توسع ارتكاب الجنايات وأشكالها، خاصة لحاجة القاضي الجزائي إلى تكوين قناعة شخصية في ظل استخدام الأدلة الرقمية كما أشار (إدريس، 2023)، وكذلك تزداد الأهمية مع استفحال ظاهرة العولمة في المجال القانوني عموما والقانون الجزائي على شكل خصوصي كما بينت دراسة (عواس، 2022).

من هنا، تأتي أهمية التعليم الجامعي في حقل القانون بشكل عام والقانون الجزائي بشكل خاص، وقد توصل (Castro, 2019) إلى ضرورة طرح مواد في التعليم الجامعي مثل التنظيم القضائي وقانون الإجراءات الجزائية إلى جانب المناهج الأخرى وذلك لتعزيز فاعلية مخرجات طلبة القانون الجزائي في المستقبل، وكما بين (Wu, 2022) حيث لا تزال هناك فجوة بين بناء المناهج والهدف المتوقع المتمثل في تدريب المواهب في ظل سيادة القانون ومن الضروري إجراء بحث عميق للإشكاليات الموجودة في تدريس الأحكام الإجرائية القانون الجزائي، وكذلك (Gledhill and Livings, 2016) الذي توصل إلى أن هناك عدم تطبيق للعديد من الأحكام الموضوعية في القانون الجزائي.

كما أكد (Samuel and Elena, 2016) على ضرورة أن يكون أعضاء الهيئة التدريسية لطلبة القانون الجزائي في الجامعات حول ضرورة الابتكار المستمر الذي يتطلب أن يتم السير بالتوازي للتكيف مع الواقع المتغير، وتناول سابقا (Thaila and Melanie, 2013) ضرورة التركيز على أن الخريجين من مواد القانون الجزائي يجب أن يكونوا قادرين على إظهار المعرفة ومهارة التفكير التحليلي.

وتحت ما يشهده العالم اليوم من تنامي متسارع في التقدم التقني والرقمي، أشار (الحسين وجاسم، 2021) إلى أن نمو الشبكة العنكبوتية وانتشار استخدامها وتطور التقنيات المختلفة لاستخدامها أدى إلى خلق عالم جديد لا يعترف بالحدود الجغرافية والسياسية للدول لدرجة أنها تحولت إلى أداة لا غنى عنها لسهولة وسرعة الاتصال والتواصل، وورغم اعتبارها من أهم إنجازات العلم الحديث، إلا أن هذه الإنجازات رافقها ظهور خبراء جدد

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

ذوي خبرة واحترافية في التكيف مع هذه التقنية، مما يمكن من إرتكاب أعمال إجرامية معاصرة وحولت هذه الجريمة من طبيعتها وأبعادها المحدودة إلى أبعاد جديدة.

وتوصل أيضا (Belshaw et al, 2019) إلى أنه في حين أن الطلب على مشاركة العدالة الجزائية في التحقيقات السبرانية يتزايد يوميا إلى أن معظم الجامعات تتخلف عن فرصتها التعليمية والتدريبية للطلبة الذين يدخلون مجالات العدالة الجزائية في الحياة العملية.

يقودنا ما تقدم إلى ضرورة وجود مراجعة للمواد التدريسية الخاصة بالقانون الجزائي في الجامعات الرسمية الأردنية، ومحاولة تقديم توصيات من شأنها أن تعزز محتوى المواد التدريسية وأساليب وتقنيات تدريسها.

منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة ذات الأرتباط، كما تقوم بتحليل الخطط الدراسية لتخصص القانون بعد حصر الجامعات الرسمية الأردنية التي تقوم بتدريس تخصص القانون، وتم العمل على محاولة حصر الفجوات وتقديم توصيات للعمل على توصيلها إلى أصحاب القرار لأخذ المناسب منها والعمل بها.

نتائج تحليل الخطط الدراسية لتخصص القانون في الجامعات الرسمية

بعد مراجعة الخطط الدراسية لتخصص القانون في الجامعات الرسمية الأردنية، كانت مواد القانون الجزائي المطروحة ما بين مواد إجبارية واختيارية كما هي في الجدول رقم (2) التالي:

جدول 2: مواد تخصص القانون الجزائي ضمن خطط الجامعات الرسمية

اسم الجامعة	مواد تخصص القانون الجزائي
الجامعة الأردنية	1) المبادئ العامة لقانون العقوبات 2) الجرائم السبرانية والإلكترونية 3) الجرائم الواقعة على الأموال 4) الجرائم الواقعة على الأشخاص 5) علم الإجرام والعقاب 6) جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية 7) الجرائم الواقعة على أمن الدولة 8) القانون الدولي الجنائي 9) المحاكمة وطرق الطعن الجزائية 10) إجراءات التحقيق ما قبل المحاكمة
جامعة اليرموك	1) قانون العقوبات 2) جرائم تكنولوجيا المعلومات 3) الجرائم الواقعة على الأموال 4) الجرائم الواقعة على الأشخاص 5) أصول محاكمات جزائية 6) علم الإجرام والعقاب 7) الجرائم الاقتصادية
جامعة مؤتة	1) قانون العقوبات / القسم العام 2) جرائم تكنولوجيا المعلومات

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

	3) الجرائم الواقعة على الأموال 4) الجرائم الواقعة على الأشخاص 5) أصول محاكمات جزائية (1) 6) أصول محاكمات جزائية (2) 7) الجرائم الواقعة على أمن الدولة 8) علم الإجرام والعقاب
جامعة آل البيت	1) المبادئ العامة في قانون العقوبات 2) جرائم تكنولوجيا المعلومات 3) الجرائم الواقعة على الأموال 4) الجرائم الواقعة على الأشخاص 5) أصول محاكمات جزائية 6) علم الإجرام والعقاب 7) الطب الشرعي والأدلة الجنائية 8) تشريعات جزائية خاصة (الجرائم الاقتصادية، جرائم المخدرات، الفساد، السير) 9) الجرائم الواقعة على أمن الدولة
جامعة البلقاء التطبيقية	1) قانون العقوبات العام 2) جرائم تكنولوجيا المعلومات 3) الجرائم الواقعة على الأموال 4) الجرائم الواقعة على الأشخاص 5) أصول محاكمات جزائية 6) علم الإجرام والعقاب 7) الطب الشرعي والأدلة الجنائية
جامعة الحسين بن طلال	1) قانون العقوبات العام 2) جرائم تكنولوجيا المعلومات 3) الجرائم الواقعة على الأموال 4) الجرائم الواقعة على الأشخاص 5) أصول محاكمات جزائية 6) علم الإجرام والعقاب 7) الطب الشرعي والأدلة الجنائية 8) تشريعات جزائية خاصة 9) الجرائم الواقعة على أمن الدولة 10) التشريع الجنائي الإسلامي 11) القانون الجنائي الدولي
جامعة العلوم الإسلامية العالمية	1) قانون العقوبات العام 2) جرائم تكنولوجيا المعلومات 3) الجرائم الواقعة على الأموال 4) الجرائم الواقعة على الأشخاص 5) أصول محاكمات جزائية 6) علم الإجرام والعقاب

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الخطط الدراسية لتخصص القانون والمنشورة على المواقع الإلكترونية للجامعات الرسمية

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

الجدول رقم (3) التالي يبين عدد مواد القانون الجزائي الإجبارية والوزن النسبي لها مقارنة بالمواد القانونية الأخرى الإجبارية ضمن خطة تخصص القانون في الجامعات الأردنية الرسمية:

جدول 3: عدد مواد القانون الجزائي الإجبارية في الجامعات الأردنية الرسمية

اسم الجامعة	عدد المواد الإجبارية	عدد مواد تخصص القانون الجزائي الإجبارية	النسبة المئوية
الجامعة الأردنية	35	5	%14
جامعة اليرموك	28	5	%18
جامعة مؤتة	34	6	%18
جامعة آل البيت	34	5	%15
جامعة البلقاء التطبيقية	35	5	%14
جامعة الحسين بن طلال	34	5	%15
جامعة العلوم الإسلامية العالمية	37	5	%14

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الخطط الدراسية لتخصص القانون والمنشورة على المواقع الإلكترونية للجامعات الرسمية

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

جدول 4: عدد ونسبة مواد القانون الجزائي الإختيارية في الجامعات الأردنية الرسمية

اسم الجامعة	عدد المواد الإختيارية	عدد مواد تخصص القانون الجزائي الإختيارية	النسبة المئوية	عدد المواد المطلوبة
الجامعة الأردنية	30	5	%17	3
جامعة اليرموك	8	2	%25	2
جامعة مؤتة	17	2	%12	3
جامعة آل البيت	18	4	%22	3
جامعة البلقاء التطبيقية	13	2	%15	3
جامعة الحسين بن طلال	18	6	%33	4
جامعة العلوم الإسلامية العالمية	6	1	%17	3

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الخطط الدراسية لتخصص القانون والمنشورة على المواقع الإلكترونية للجامعات الرسمية

من خلال الجدول رقم (2) يتبين أن هناك توافق عام حول المواد التدريسية المرتبطة بالقانون الجزائي وهي:

- قانون العقوبات العام
- جرائم تكنولوجيا المعلومات
- الجرائم الواقعة على الأموال
- الجرائم الواقعة على الأشخاص
- أصول محاكمات جزائية (باستثناء الجامعة الأردنية)
- علم الإجرام والعقاب

على الرغم من أن الجامعة الأردنية لم يتم عرض مادة أصول محاكمات جزائية ضمن الخطة الدراسية لتخصص القانون، إلا أنها تعرض مادتين دراسيتين هما المحاكمة وطرق الطعن الجزائية ومادة إجراءات التحقيق ما قبل المحاكمة وهما في صلب الحديث حول أصول المحاكمات الجزائية.

ويمكن ملاحظة أن جامعة الحسين بن طلال هي الأكثر تنويعا وعددا في مواد القانون الجزائي المتواجدة داخل خطة تخصص القانون، تليها الجامعة الأردنية، ثم جامعة آل البيت، بعدها تتقارب الجامعات في عدد المواد الدراسية ذات العلاقة في بالقانون الجزائي، وتميزت الخطة الدراسية هنا بتناولها جانب التشريع الجنائي الإسلامي الذي تميزت به عن غيرها من خطط الجامعات الأردنية الرسمية الأخرى.

إلا أنه، على الرغم من التنوع الأعلى الموجود لدى الجامعات الرسمية الثلاثة (جامعة الحسين بن طلال، الجامعة الأردنية، جامعة آل البيت) فإنه عند النظر إلى المواد الدراسية الإجبارية المرتبطة بالقانون الجزائي؛ فإن عدد المواد متشابه لدى جميع الجامعات الأردنية الرسمية (5 مواد تدريسية)، باستثناء جامعة مؤتة التي تزيد بمادة واحدة ليصبح عدد المواد الإجبارية فيها (6 مواد تدريسية).

ولكن عند النظر إلى أعداد المواد الإختيارية لدى الجامعات الأردنية الرسمية، نجد هناك تفاوت واضح في عدد المواد التدريسية الإختيارية المطروحة ونسبة مواد القانون الجزائي خلالها وعدد المواد التدريسية التي يحتاج الطلبة إلى تسجيلها واجتيازها، حيث كانت الأفضلية في عدد المواد المرتبطة بالقانون الجزائي في جامعة الحسين

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

بن طلال (6 مواد تدريسية)، بحيث تشكل ما نسبته 33% من المواد الإختيارية في الخطة التدريسية، بالإضافة إلى أن عدد المواد الإختيارية المطلوب اجتيازها حيث كان (4 مواد تدريسية)، وهو العدد الأعلى بين الجامعات الأردنية الرسمية التي تقوم تدريس تخصص القانون، وهذا يعني أنه يمكن للطلبة تناول ما نسبته (100%) من المواد التدريسية مرتبطة بالقانون الجزائي من مجموع المواد الإختيارية.

أما باقي الجامعات الأردنية الرسمية فقد كانت جميعها تتطلب مواد تدريسية إختيارية ليتم إجتيازها من قبل طلبة القانون بعدد (3 مواد تدريسية) ما عدا جامعة اليرموك تتطلب (مادتين تدريسيتين) من بين (8 مواد تدريسية إختيارية) وهي الأقل بين الجامعات الأردنية الرسمية، إلا أن هناك إمكانية واردة لدراسة أو تناول الطلبة ما نسبته (100%) من المواد التدريسية المرتبطة بالقانون الجزائي من مجموع المواد الإختيارية ، ومن ناحية أخرى فإن عدد المواد التدريسية الإختيارية والمرتبطة بالقانون الجزائي في الجامعات الأردنية الرسمية قد تفاوت بينها، فالجامعة الأردنية لديها (5 مواد تدريسية) لكن عدد المواد الأختيارية الكلي مرتفع جدا (30 مادة تدريسية)، ولكن تبقى هناك إمكانية واردة لدراسة أو تناول الطلبة ما نسبته (100%) من المواد التدريسية المرتبطة بالقانون الجزائي من مجموع المواد الإختيارية ، وجامعة مؤتة (مادتين فقط) من بين (17 مادة تدريسية إختيارية)، وتكون إمكانية دراسة أو تناول الطلبة ما نسبته (66%) من المواد التدريسية المرتبطة بالقانون الجزائي من مجموع المواد الإختيارية، وجامعة آل البيت (4 مواد تدريسية) من بين (18 مادة تدريسية إختيارية)، وهناك إمكانية واردة لدراسة أو تناول الطلبة ما نسبته (100%) من المواد التدريسية المرتبطة بالقانون الجزائي من مجموع المواد الإختيارية، وجامعة البلقاء التطبيقية (مادتين فقط) من بين (13 مادة تدريسية إختيارية)، وتكون إمكانية دراسة أو تناول الطلبة ما نسبته (66%) من المواد التدريسية المرتبطة بالقانون الجزائي من مجموع المواد الإختيارية، أما في جامعة العلوم الإسلامية العالمية فقد كانت (مادة واحدة فقط) من بين (6 مواد تدريسية إختيارية)، وبالتالي تكون إمكانية دراسة أو تناول الطلبة ما نسبته (33%) من المواد التدريسية المرتبطة بالقانون الجزائي من مجموع المواد الإختيارية، مع التأكيد على أن هذا التحليل وهذه النسب متوقفة في حال إختيار الطالب المواد الإختيارية جميعها من المواد التدريسية المرتبط بالقانون الجزائي، وكذلك متوقفة على طرح جميع المواد الإختيارية المرتبطة بالقانون الجزائي من قبل الجامعات الأردنية الرسمية لطلبة القانون.

بالإضافة لما سبق، فإنه على الرغم من أن العالم الذي نعيشه يزداد تقنينا ورقمنة، فقط اكتفت جميع الخطط الدراسية في الجامعات الأردنية الرسمية بوجود مادة دراسية واحدة تحت مسمى جرائم تكنولوجيا المعلومات، وهذا قد لا يكون كاف لما نشهده اليوم من وجود جرائم سبرانية، وانتهاكات واختراقات رقمية، والحاجة إلى حماية البيانات الإلكترونية، وانتشار العقود الرقمية والتواقيع الإلكترونية.

الإستنتاجات

1. هناك إجماع عام من قبل الجامعات الأردنية الرسمية حول المتطلبات الإجبارية ذات الإرتباط بالقانون الجزائي والتي يحتاج طلبة القانون إلى تناولها والتمكن منها.
2. هناك جامعات، مثل جامعة الحسين بن طلال، تتميز بالتنوع بسمتوى عال في المواد التدريسية المرتبطة بالقانون الجزائي، مما يساهم في تعميق فهم وإمكانيات الطلبة في القانون الجزائي ويعمل على تعزيز مهاراتهم التحليلية والعملية في مجالهم.
3. يوجد تفاوت واضح في بين الجامعات الأردنية الرسمية في عدد ونسبة المواد الإختيارية المرتبطة بالقانون الجزائي.
4. في السياق الثقافي والديني للأردن، فإن تناول وطرح مادة القانون الجنائي الإسلامي الذي تميزت به جامعة الحسين بن طلال يزود طلبة القانون بفهم أعمق للقانون الجزائي من منظر إسلامي.
5. هناك توازن نسبي بين التخصصات القانونية المختلفة وتوزيع المواد التدريسية ضمن الخطط الدراسية لتخصص القانون في الجامعات الأردنية الرسمية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

6. هناك نقص في عدد المواد التدريسية المرتبطة بالقانون الجزائي والتي تلبي التطور التقني والانتشار الواسع للتعاملات الرقمية والجرائم التي يمكن أن تتصل بها.

التوصيات

1. تحتاج بعض الجامعات، مثل جامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، وجامعة مؤتة، وجامعة اليرموك إلى تعزيز التنويع في المواد التدريسية الإختيارية المرتبطة بالقانون الجزائي، بحيث يتم توفير خيارات متعددة للطلبة الراغبين ولديهم إهتمامات وتطلعات مهنية في مجال القانون الجزائي.
2. تحتاج الجامعات الأردنية الرسمية إلى تعزيز مواد القانون الجزائي المرتبطة بالتقدم التقني والرقمي والانتشار الواسع الذي يشهده العالم، ومن المواد التدريسية المقترحة: التقاضي الإلكتروني والأدلة الرقمية، الجرائم الواقعة على العملات الرقمية ... وغيرها من المواد التدريسية ذات العلاقة.
3. توفير فرص تدريبية عملية للطلبة بشكل أوسع، وإقامة المحاكمات الصورية والإفتراضية، التي من شأنها أن تعزز تمكين الطلبة نظريا وعمليا.
4. تحتاج بعض الجامعات، مثل الجامعة الأردنية إلى الحد من منافسة العدد الكبير للمواد الإختيارية (30 مادة تدريسية) مقابل (5 مواد تدريسية) مرتبطة بالقانون الجزائي.
5. تحتاج بعض الجامعات، إلى طرح مادة أصول المحكامات الجزائية بشكل واضح وصريح وكمتطلب إجباري لطلبتها ضمن خطة تخصص القانون.

وفي الختام، فإنه لا بد من التأكيد على أن الجامعات الأردنية الرسمية تقوم بتوفير برامج تعليمية شاملة ومتخصصة في القانون بشكل عام، مع التأكيد على أهمية التنويع والمرونة في الخطط الدراسية لتلبية إحتياجات الطلبة المختلفة.

المراجع

1. الطراونة، عيسى عبد الوهاب والسبوع، ماجد خلف (2022)، دور الجامعات الأردنية في دعم التعليم الريادي من وجهة نظر الطلبة، المجلة الدولية لضمان الجودة، 5(1)، 73-82.
2. النقري، إميليا محمود والطراونة، إخليف يوسف (2018)، درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها، وقائع مؤتمر التعليم في الوطن العربي: نحو نظام تعليمي متميز، مجلة دراسات، 45(3)، 85-100.
3. النجار، نبيل (2015)، واقع تطبيق التكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي الاردنية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية، مجلة مؤتة، 2(1)، 62-78.
4. القحطاني، ريمه جعفر (2015)، واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من وجهة نظرهم واتجاهاتهم نحو استخدامها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
5. عبد الله، فراس عبد المنعم (2023)، التنظيم الجنائي – إعادة تعريف وظيفة القانون الجنائي، مجلة العلوم القانونية، 38(1)، 370-408.
6. إدريس، فضل (2023)، دور الدليل الرقمي في تكوين عقيدة القاضي الجنائية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 4(64)، 34-50.
7. عواس، ويسام (2022)، عولمة القانون الجنائي وانعكاساتها على السياسة الجنائية الوطنية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 15(3)، 914-936.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

8. Castro, Leila Cavalcanti (2019). Criminal Law: Past, Present and Future Perspective, Nova Science Publisher Inc., New York.
9. Wu, Yuehong (2022). Teaching Reform and Practice Exploration of 'Criminal Procedure Law' Based on OBE Concept, International Journal of Social Science and Education Research. 5(10), 802-819.
10. Gledhill, Kris and Livings, Ben (2016). The Teaching of Criminal Law: The Pedagogical Imperatives, New York, NY: Routledge.
11. Samuel, Rodríguez Ferrández and Elena, Fernández Castejón (2016). The Criminal Law teaching-learning model, Universitat de Barcelona Journal, 13(1), 1-22.
12. Thalia, Anthony and Melanie, Schwartz (2013). Invoking cultural awareness through teaching indigenous issues in criminal law and procedure, Legal Education Review, 23(1/2 Jan), 31-55.
13. Belshaw, Scott H.; Nodeland, Brooke; Underwood, Lorrin; Colaiuta, Alexandrea (2020). Teaching about the Dark Web in Criminal Justice or Related Programs at the Community, Journal of Cybersecurity Education, Research and Practice, 2(5), 30-44.

المواقع الإلكترونية

1. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي https://www.mohe.gov.jo/.
2. موقع الجامعة الأردنية https://www.ju.edu.jo/.
3. موقع جامعة اليرموك https://www.yu.edu.jo/.
4. موقع جامعة مؤتة https://www.mutah.edu.jo/.
5. موقع جامعة العلوم والتكنولوجيا https://www.just.edu.jo/.
6. موقع الجامعة الهاشمية https://hu.edu.jo/.
7. موقع جامعة آل البيت https://www.aabu.edu.jo/.
8. موقع جامعة البلقاء التطبيقية https://www.bau.edu.jo/.
9. موقع جامعة الحسين بن طلال https://www.ahu.edu.jo/.
10. موقع جامعة الطفيلة التقنية https://www.ttu.edu.jo/.
11. موقع الجامعة الألمانية https://www.gju.edu.jo/.
12. موقع جامعة العلوم الإسلامية العالمية https://www.just.edu.jo/.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.715